

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٧٣

الأربعاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

وبالتالي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تخطط علما

بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/68/716؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار (A/68/L.36)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية

العامة قد عقدت مناقشة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال،

بالاقتران مع البند ١٤ من جدول الأعمال، في جلستها العامة

الـ ٥٠ المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، واتخذت

القرار ١٨/٦٨ في جلستها العامة التاسعة والخمسين المعقودة

في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا ليعرض مشروع القرار

.A/68/L.36

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/68/716)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الوثيقة A/68/176، يبلغ

الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن ١٨ دولة عضوا متأخرة

عن تسديد اشتراكاتها المالية المستحقة للأمم المتحدة بموجب

أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر

عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت

في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة

الاشتراكات المستحقة في السنتين الكاملتين السابقتين

أو زائدا عنها“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1422021 (A)



أكد أن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ينبغي اعتمادها من قبل الجمعية العامة على النحو المتفق عليه في السنوات السابقة.

وتوجه هنغاريا بالشكر إلى العديد من مقدمي مشروع القرار A/68/L.36 على ما قدموه له من دعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/68/L.36 "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد غيتو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار - وبالإضافة إلى الممثلين المدرجة أسماؤهم في الوثيقة - انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/68/L.36: الأرجنتين، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، وسان مارينو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.36؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.36 (القرار ٦٨/٢٦١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تسخير الرياضة من أجل السلام والتنمية: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي

نداء رسمي من رئيس الجمعية العامة (A/68/710)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأتلو الآن النداء الرسمي من قبل الرئيس

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): يرتبط تاريخ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ارتباطا وثيقا بذلك الجزء من العالم الذي أُنتمى إليه، وخصوصا هنغاريا. وقد حان الوقت لعملية التحول الديمقراطي، بعد أن بدأ واضحا توفر البيانات المناسبة والموثوقة. وفي استجابة لذلك الطلب، عمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إلى وضع واعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام ١٩٩٢. وبعد اعتماد المجموعة ذاتها من المبادئ من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، باتت تلك المبادئ تعرف باسم مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية. وقد استعرضت دورة اللجنة الإحصائية المعقودة في عام ٢٠١١ تلك المبادئ واتفقت على أنه ليس ضروريا تنقيح أي من تلك المبادئ العشرة. ولم يجر سوى تنقيح طفيف على ديباجتها. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في صيغتها التي اعتمدها اللجنة الإحصائية منذ ما يقرب من ٢٠ عاما للمرة الأولى. بل أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقرارها من قبل الجمعية العامة.

وعليه، فلماذا نحن بحاجة إلى التأكيد عليها مرة أخرى في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة؟ والإجابة هي أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقتضي إحداث ثورة في البيانات، بغية التأكد من أننا سنتمكن من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. ويرى الخبراء الإحصائيون أن تلك الثورة تقوم على مزيج من الظروف الوطنية والاستناد إلى بيانات ذات نوعية جيدة ويمكن الوصول إليها، فضلا عن سهولة استخدامها وإمكانية التعويل عليها، وقدرتها على دعم تنفيذ التنمية المستدامة.

لقد اضطلعت هنغاريا - التي تتولى حاليا رئاسة اللجنة الإحصائية - بالدور المتمثل في توجيه انتباه الجمعية العامة إلى تلك المبادئ الأساسية. وأجريت مشاورات في هذا الصدد مع الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الأمر الذي

للألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ بسبعة أيام.

”وتصبو الحركة الأولمبية إلى الإسهام في بناء مستقبل يسوده السلام للبشرية جمعاء من خلال القيمة التربوية للرياضة. وستجمع هذه الألعاب رياضيين من جميع أنحاء العالم في أعظم مهرجان دولي للرياضة، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز السلام والتفاهم وحسن النية فيما بين الأمم والشعوب، وهي أهداف تشكل أيضاً جزءاً من القيم الأساسية للأمم المتحدة.

”وتعبيراً عن هذه الأهداف المشتركة، قررت اللجنة الأولمبية الدولية رفع علم الأمم المتحدة في الحديقة الأولمبية. وقامت منظومة الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية بتعزيز التعاون والدعم المتبادلين بينهما من خلال مبادرات مشتركة في مجالات مثل التنمية البشرية، وتخفيف حدة الفقر، والمساعدة الإنسانية، والنهوض بالصحة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعليم الأطفال والشباب، والمساواة بين الجنسين، وبناء السلام، والتنمية المستدامة.

”وإنني أرحب بالدور القيادي الذي يقوم به الرياضيون المشاركون في دورتي الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في نشر السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي، وبالالتزام الذي تعهدت به عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة بوضع برامج وطنية ودولية لتعزيز السلام وتسوية النزاعات والنهوض بالقيم الأولمبية وقيم الألعاب الأولمبية للمعوقين من خلال الرياضة ومن خلال الثقافة والتعليم والتنمية المستدامة.

”وبصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، أوجه نداءً رسمياً إلى جميع الدول الأعضاء

”يشكل التقليد الإغريقي القديم المسمى إيكيتشيرا أو ’الهدنة الأولمبية‘ الذي نشأ في القرن الثامن قبل الميلاد، مبدأ مقدساً من مبادئ الألعاب الأولمبية. وفي عام ١٩٩٢، جددت اللجنة الأولمبية الدولية هذا التقليد عندما دعت جميع الأمم إلى مراعاة هذه الهدنة.

”وفي القرار ٤٨/١١ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية قبل افتتاح كل دورة من دورات الألعاب الأولمبية بسبعة أيام وحتى اليوم السابع من اختتامها. وتحدد هذا النداء في إعلان الألفية.

”وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادتنا أن ’الألعاب الرياضية بوسعها أن تعزز السلام والتنمية‘، وشجعوا الجمعية العامة أن تعمل على إقامة حوار وإيجاد مقترحات متفق عليها بشأن خطة عمل للرياضة والتنمية.

”وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أجرت الجمعية العامة مناقشة في جلسة عامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون ’الرياضة من أجل السلام والتنمية‘، واتخذت أيضاً، بتأييد من جميع الأعضاء، القرار ٦٠/٨ المعنون ’بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي‘، وقررت النظر في هذا البند كل سنتين قبيل انطلاق الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية.

”ولهذا الغرض اتخذت الجمعية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، القرار ٦٨/٩ الذي حثت فيه الدول الأعضاء على أن تراعي، بصورة فردية وجماعية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، الهدنة الأولمبية خلال الفترة التي تبدأ قبل افتتاح الدورة الثانية والعشرين للألعاب الأولمبية الشتوية في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ بسبعة أيام، وتنتهي بعد اختتام الدورة الحادية عشرة

لإبداء التزامها بالهدنة الأولمبية أثناء دوري سوتشي للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٤، واتخاذ إجراءات ملموسة، على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، لتعزيز وترسيخ ثقافة السلام والوثام من منطلق روح الهدنة. وبالإشارة إلى التقليد الأصيل المتمثل في الهدنة الأولمبية، الذي كان متبعاً في العصور القديمة، على النحو المشار إليه في القرار ٩/٦٨، فإنني أهيب أيضاً بجميع الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة الراهنة في جميع أنحاء العالم إلى أن تتفق فيما بينها، بكل إقدام، على وقف متبادل حقيقي لإطلاق النار طوال مدة الهدنة الأولمبية، متيحةً بذلك الفرصة لحل المنازعات بالطرق السلمية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإحاطة علماً بالنداء الرسمي بخصوص مراعاة الهدنة الأولمبية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

رفع الجلسة الساعة ١٥/١٥.